

السياسات الحضرية لاحتواء العشوائيات وتنميتها في الجزائر
الواقع والتحديات

URBAN POLICIES TO CONTAIN AND DEVELOP SLUMS IN
ALGERIA REALITY AND CHALLENGES

*حفيظي ليليا

Soumis : le 15 mars 2022 Accepté : le 10 juin 2022

Abstract :

ملخص :

This article aims to investigate the reality of slums in Algeria with the presentation of some global models, as well as an attempt to present the most important urban development policies in the field of housing and housing that Algeria has pursued to contain this phenomenon through its experience in facing poverty and underdeveloped areas.

The results showed that, despite all the urban renewal policies that Algeria applied to contain slums, it still suffers from this urban problem that has negatively affected cities economically, socially as well as aesthetically.

يهدف هذا المقال إلى تقصي حقيقة المناطق العشوائية في الجزائر مع عرض بعض النماذج العالمية، وكذلك محاولة عرض أهم السياسات الحضرية التنموية في مجال السكن والاسكان التي عمدت إليها الجزائر لاحتواء هذه الظاهرة من خلال تجربتها في مواجهة الفقر والمناطق المتخلفة.

وقد بينت النتائج، أنه رغم كل سياسات التجديد الحضري التي طبقتها الجزائر لأجل احتواء العشوائيات، إلا أنها لا تزال تعاني من هذه المشكلة الحضرية التي أثرت سلبا على المدن اقتصاديا، اجتماعيا وكذلك جماليا.

الكلمات المفتاحية: السياسات الحضرية، العشوائيات، المدينة، التنمية الحضرية.

Keywords: Urban policies, slums, city, urban development.

مقدمة

إن عملية التحضر غير المدروس وغير المخطط الذي تشهده بعض دول العالم، كانت مصدرا لجملة من المشكلات التي لا حصر لها، نذكر منها مشكلة العشوائيات الحضرية أو المناطق المتخلفة، فهي عبارة عن بيئة خصبة، تنمو بها العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وكذلك البيئية التي تحد من مسيرة التنمية وتشكل تهديدا مستمرا لاستقرار وأمن الدول، وقد ارتبط مصطلح المناطق العشوائية بالفقر الذي يجسد طابع "الحياة الهامشية" لأنها تقوم من مبدأ الضرورة والحتمية والأوضاع القاسية التي تعيشها تلك الفئة، والتي يفرضها عليها المجتمع.

وقد بينت الدراسات العالمية والمحلية أن مشكلة العشوائيات هي مشكلة إسكان، ولها العديد من الأبعاد الخطيرة التي يجب التكفل بها، لذلك فإن هذه الدراسة جاءت لتبين واقع العشوائيات الحضرية عالميا ومحليا في الجزائر، مع إبراز أهم السياسات التي اتخذها أصحاب القرار لاحتواء هذه الظاهرة في المدن الجزائرية، لأجل تنمية حضرية مستدامة تسعى من خلالها الجزائر إلى تعزيز وتنمية قطاع السكن والإسكان.

1. مدخل لمفهوم العشوائيات الحضرية

يعتبر المسكن هو السمة المميزة للتحضر الإنساني على مدى الزمن، وهو أيضا أساس وجوهر الاستقرار، وبالتالي التقدم والازدهار وعلى العكس، فإن غيابة يعني الفوضى وعدم الاستقرار، فالمسكن يمثل حق من حقوق الإنسان بدون لا تتحقق مزايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية الأخرى. ظهرت في معظم دول العالم، وخاصة دول العالم الثالث، حلقة تربط بين الفقر وقطاع الإسكان، تتمثل في الإسكان العشوائي أو كما تسمى بأحزمة الفقر، فهي مناطق تنتشر على أطراف المدن الكبرى الحضرية خاصة، والتي ليست مهيأة لاستقبال تدفق المهاجرين الريفيين خاصة، هذه العملية التي تؤدي إلى خلق كتلة ضخمة جديدة من العاطلين أغلبيتهم، يجلبون معهم رواسب لحياة الريف الذي نزحوا منه، هذا فضلا عن العديد من استراتيجيات التكيف الثقافي والقيمي والذي يمثل أساس الطابع الثقافي والاجتماعي لهذه الأحياء.

1.1. مفهوم المناطق العشوائية

إن تعريف المنطقة العشوائية، أو كما تسمى المنطقة السكنية المتخلفة، ليس هناك عليه اتفاق عام، حيث يرى بعض العلماء أن الحي المتخلف هو نموذج خاص للمنطقة غير المنظمة وهنا تطرح قضية مؤداها: هل الناس هي التي تصنع المناطق المتخلفة أم المناطق المتخلفة هي التي تضع الناس؟ وفي الحقيقة فإن الإجابات على هذا التساؤل كثيرة ومتنوعة، تكون بحسب الخلفيات العلمية والاجتماعية وخاصة الإيديولوجية الثقافية للدارسين والمهتمين بدراسة العشوائيات في المدينة خاصة. "فقد استخدمت العديد من التسميات لهذه المناطق والتي كان أشهرها (أحياء أو مناطق واضعي اليد، وهناك تسميات أخرى منها المستوطنات الغير رسمية ومستوطنات الدخل المنخفض، والمناطق التلقائية، مناطق عقوبة المدن، بالإضافة إلى تسميات أخرى في العديد من منطقتي العالم نذكر منها: الباستي basti في الهند وبارياديس في بيرو، وبارونج Baerung في البرازيل. " (المغازي، 2005، صفحة 415) أما بالفرنسية أطلقت كلمة Bidonville، للإشارة إلى المساكن المؤقتة التي أقامها المهاجرون، خاصة منطقة المغرب العربي الذين وفدوا إلى فرنسا بحثا عن العمل.

أما في الدول العربية، فلها العديد من التسميات أيضا نذكر منها " أحياء العشيش في مصر " الدواز " في المغرب ، مدن "الفوربي" في تونس، أما في الجزائر " القرابة " "البرارك"، وهكذا وإن اختلفت التسميات، فإن أحياء الصفيح في كافة أنحاء العالم تعبر عن عجز الحكومات عن تأمين مساكن لائقة، يقوى السكان عن دفع أجورها.

عرفت العشوائيات على أنها " مناطق سكنية عضوية، لم تدرج ضمن التخطيط العمراني للمدن، تقام على أي مكان وبأي شكل على أرض زراعية أو فضاء داخل أو خارج المدن، أو على أرض صحراوية وعلى ضفاف البحيرات والأنهار " (نعمات و سحر، 2007، صفحة 12)
كما تعرف على أنها: " مناطق عشوائية، سريعة النمو، ذات كثافة سكانية مرتفعة، تقع عادة إما داخل المدينة القديمة أو بالقرب منها أو على هامش المنطقة الحضرية، كما تعتبر الأحياء المتخلفة مناطق ذات مظاهر سيئة، يغلب عليها طابع القذارة والفساد الاجتماعي " (بن غضبان، 2014، صفحة 244)
ويشمل تعريف الأحياء العشوائية على تحديد النمط من الإسكان الذي ينمو وينتشر في غيبة القوانين والقواعد والتعليمات التي تنظم مجال السكن والإسكان، حيث تتم فيه عملية البناء بطريقة فوضوية وبأسلوب الجهود الذاتية.
ويرتكز تعريف الإسكان العشوائي على النقاط التالية:

- مخالفة قوانين البناء وتقسيم الأراضي، التي تمنع تحويل الأراضي إلى أراضي بناء دون الرجوع إلى السلطات المحلية.
- مخالفة اللوائح والقواعد المحددة لمساحات قطع الأراضي، وعرض الشوارع وطرق البناء وموارده، وشبكات المرافق العامة (المياه، الكهرباء، الصرف الصحي المواصلات، الاتصالات)
- مخالفة إجراءات نقل الملكية وتسجيلها " (محمد، 2014، الصفحات 19-20)
مما سبق، يتضح أن أغلبية التعاريف السابقة تتفق في العديد من النقاط حول المعنى الحقيقي للمناطق العشوائية وخصائصها الفيزيائية خاصة فهي مناطق تتميز بالازدحام والتخلف والظروف الصحية غير الملائمة وانتشار اللا أمن وفساد الأخلاق فيها، نظرا للظروف الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي يعيشها سكانها.

2.1. أسباب ظهور المناطق العشوائية

للظهور المناطق العشوائية عوامل وأسباب تساعد على نموها وانتشارها خاصة في المناطق الحضرية، نبينها في النقاط التالية:

1.2.1. الأسباب الاقتصادية

- إن تردي الأوضاع الاقتصادية ساهم في انتشار السكن الفوضوي وذلك بسبب:
- ارتفاع موجات الهجرة والنزوح من الريف نحو المدينة.
 - نقص الأراضي المنظمة على أطراف المدن وبطرق غير شرعية.
 - ارتفاع أسعار الأراضي الموجودة داخل المحيط الحضري وما يتبعه من عدم مقدرة بعض الفئات من شراء الأراضي والبناء عليها مما يضطرهم لشراء أراضي بعقود عرفية وبأسعار معقولة. " (باديس و دعاس سيف الدين، 2017، صفحة 34)

2.2.1. الأسباب الاجتماعية

الزيادة السكانية بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو في قطاع الإسكان. الهجرة من الريف إلى ضواحي المدن، بسبب المعاناة من الفقر وسوء التغذية والمرض والاستغلال، ومنه فإن عنصر تغيير نمط الحياة للعديد من المجتمعات خاصة الريفية يمثل دافعا هاما في ارتفاع نسبة الهجرة والتنتقل من الحياة البسيطة إلى الحياة المعقدة.

3.2.1. الأسباب التخطيطية

- " غياب نظام تخطيطي متكامل، وقادر في نفس الوقت على معالجة مشكلة الإسكان، سواء كانت على مستويات وطنية أو محلية.
- عدم وجود استراتيجيات لتنظيم وتخطيط وتسيير عمليات النمو والتوسع العمراني .
- عدم وجود مخططات معتمدة لبعض التجمعات في المدن والقرى. " (باديس و دعاس سيف الدين، 2017، صفحة 35)

فضلا على وجود العديد من العوامل والأسباب الأخرى التي ساهمت في انتشار وخلق المناطق العشوائية، نذكر منها السياسات الإسكانية المطبقة وأسلوب إدارة المدن الذي بدوره يخلق العديد من العراقيل والمشاكل في عملية إنتاج وتوزيع الخدمات الإسكانية كذلك عملية عدم الاهتمام بالتنمية الإقليمية والتي تهدف أساسا إلى إعادة توزيع السكان، بالإضافة إلى عدم الاهتمام الكافي بالتنمية الريفية، وذلك للحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر حيث أصبحت المدن لا تستطيع استيعاب تلك الزيادة من السكان، بسبب قلة الوحدات السكنية.

3.1. السمات المكانية والسكانية للمناطق العشوائية

لا توجد قاعدة بيانات علمية عن مظاهر العشوائيات في الدول العربية والعالمية بصفة عامة، إلا أن العديد من الدراسات الإمبريقية في العديد من المناطق تشير إلى أن سكان هذه المناطق يتسمون بخصائص اجتماعية متدنية، تتمثل في انخفاض مستوى التعليم، وانخفاض المهارات الفنية التي تجعل فرص عملهم محدودة للغاية، وسنحاول توضيح ذلك في النقاط التالية:

أ.الأمية: من الظواهر العامة الشائعة الانتشار بالمناطق العشوائية، وقليلون من سكانها يقرؤون ويكتبون، ونادرا ما يحصلون على أي شهادة متوسطة، ولذلك يعاني معظمهم من البطالة، ويعمل معظمهم بائعين متجولين أو في أعمال هامشية.

ب.الهامشية: يرى روبرت بارك R.park إن التهميش هو هجين ثقافي، فهو ذلك الإنسان الذي يحيا على هامش ثقافتين، وب عقلية مجتمعين في إطار بيئة ثقافية ذات عادات و تقاليد محددة ويتأرجح ولاؤه بين مجتمعه الذي عيش فيه بالفعل مع أفراد والمجتمع الذي ينتمي بجذوره إليه وهو في ذلك عاجز على أن يندمج كلية في المجتمع الجديد، أو أن يبقى في كنف ثقافة المجتمع الأم" (أبو حديد، 2015، صفحة 128، 129)

ج. الانحراف والجريمة: تكون المنطقة المتخلفة أو العشوائية، في معظم الأحيان مكانا للانحراف والجريمة وانتشار السلوكيات العنيفة خاصة، هذا لا يعني أن كل هذه المناطق تخرج الأحداث المنحرفين والمجرمين ولكن معظمها تصل إلى درجة سيئة من التنظيم المجتمعي.

د.الأمراض والأوبئة: تتميز المنطقة العشوائية بانخفاض كبير لمستويات الصحة، أو التكفل الصحي وعدم حرص سكانها على النظافة، بمعنى آخر عدم وجود وعي بيئي بين أوساط سكانها، وتتميز أيضا بافتقارها للخدمات الصحية بصفة خاصة، مما يجعلها عرضة إلى انتشار العديد من الأمراض المعدية والأوبئة التي تعرض حياة سكانها إلى الخطر الأكيد .

أما من الناحية العمرانية والمكانية ، فللمناطق العشوائية خصائص فيزيقية تميزها عن العديد من المناطق العمرانية الأخرى .

لهذا، فقد اتفق العديد من الباحثين، أن المناطق العشوائية هي المكان الذي توجد به مباني، أو مجموعة من المباني، تتميز بالعديد من المواصفات منها الازدحام الشديد والتخلف والتميز بالطابع الجامد، خاصة إذا أحيطت بمناطق تتغير باستمرار، وفي هذا الصدد يمكن أن نعدد خصائص المنطقة العشوائية في المدينة كما يلي :

- "المظهر العام الذي يمكن أن نقول عنه علامة مميزة للمنطقة المتخلفة أو العشوائية في كل مكان، ونقصد بالمظهر العام، عدم وجود نظام في المباني أو الطرقات أو الميادين وبمعنى آخر تبدوا على المنطقة المتخلفة الهرم والقدم.
- تكون المنطقة العشوائية، مكانا مزدحما بالمباني ومزدحما بالسكان أيضا، وكلما تقدم العهد على هذه المناطق، أصبحت المنازل متأكلة، آلية للسقوط، ومع ذلك يشغلها السكان معرضين حياتهم للخطر." (عباس، 2015، صفحة 26)

ضمن هذا المنظور، يمكننا القول أن انتشار الأحياء العشوائية والمتخلفة هو واقع محتوم خاصة في الدول النامية، دول العالم الثالث والدول الفقيرة حيث تقف العديد من الأسباب وراء انتشارها: أهمها الفقر وانحياز الأوضاع الاقتصادية للدول، أيضا الهجرة من الريف إلى الحضر التي تؤثر بصورة كبيرة على مدى انتشار هذه الأحياء طبعاً مع انعدام سياسات وخطط تنموية هادفة، دون أن ننسى العامل الديموغرافي ونقصد به الزيادة الكبيرة في عدد السكان، على حساب المساحة الجغرافية من جهة والمشاريع الاقتصادية والتنموية من جهة أخرى، كل هذا يؤدي بطريقة أو بأخرى إلى خلق العديد من الظواهر السلبية كالفقر والأمية، الجريمة والانحراف والتلوث البيئي وانتشار الأمراض والأوبئة، ومنه، فهناك علاقة ارتباطية بين الإنسان والمناطق العشوائية، التي بدورها، تكونها العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتدهورة، والمتدنية خاصة، لأن مشكلة المناطق العشوائية، لا تزال حتى وقتنا الحالي في العديد من دول العالم، تشكل عائقاً كبيراً لعجلة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وكذلك العمراني.

2. السياسات الحضرية في المدينة

إن الحديث عن السياسات الحضرية يرتبط بالأساس بمدى ارتباط السياسات العمومية بالواقع المجتمعي والاحتياجات الاجتماعية وتطور الظاهرة العمرانية من جهة، وبالفعل السياسي ومختلف الفاعلين الاجتماعيين من جهة ثانية، لذلك فإن تناول هذا الموضوع يكتسي أهمية كبرى تحمل أبعاداً اجتماعية واقتصادية وسياسية وتاريخية، وعلى هذا الأساس سنحاول التركيز في هذا العنصر على مفهوم السياسة الحضرية والمفاهيم المرتبطة به، كالتهذيب الحضري، كما سنحاول التطرق إلى بعض السياسات الحضرية التي انتهجتها بعض دول العالم التي عانت من ظاهرة العشوائيات الحضرية في مدنها.

1.2. السياسة الحضرية

السياسة الحضرية هي: عبارة عن مجموعة من القرارات، تركز على العمليات المميزة لوحدة حضرية معينة، لتجهيزها وتنميتها، أو مجموعة الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لضمان تسيير عمراني متطور ومتوازن، مع تحديد الوسائل والأهداف والموارد البشرية والمادية المتوفرة، من أجل تحديد حالة البناء الاجتماعي، وكيفية تسييره في مرحلة معينة، وحسب الوضع التاريخي لشروط المراقبة الجماعية للمكان والظروف المحيطة به، على جميع المستويات الوطنية والجهوية والمحلية في ظل السياسة الاجتماعية للبلاد. (Chaline, 2007, p. 51)

ويمكن تعريفها أيضاً على أنها: مجموعة الإجراءات التي تتخذها الهيئات العامة من مراقبة وضبط المجالات الحضرية، واستعمالاتها من طرف السكان، أخذت بعين الاعتبار متطلبات التنمية الاجتماعية (توفير مرافق التعليم، الصحة...) أثناء عملية التخطيط من جهة، والإمكانيات المتوفرة من جهة أخرى، مع التركيز على المورد البشري (جمعيات الأحياء)... لتفعيل المشاركة الشعبية التي تعتبر من أهم عوامل التصدي للتدهور العمراني.

2.2. مفاهيم مرتبطة بالسياسة الحضرية

1.2.2 التخطيط الحضري

وضعت للتخطيط الحضري عدة تعريفات منها ما يأتي :

- هو عملية إبداعية موضوعية لكيفية عمل مواضع لممارسة الحياة الإنسانية وتسهيل مهامها، بحيث بما يحقق قدر ممكن من الحرية للفرد والجماعة ، وبما يكفل لهم العيش بسلام وأمان (تعريف كيل).
 - هو تصور الحياة المستقبلية وأنه يربط بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية مع التصميم البيئي لحل المعضلات الحضرية كالإسكان والنقل (تعريف ميرسون).
 - هو استراتيجية أو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها الجهات المسؤولة لاتخاذ قرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع العمران في المدينة ، بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللإسكان أكبر فائدة .
 - توجيه نمو المناطق الحضرية والذي يتحقق من خلال أهداف اجتماعية واقتصادية تتجاوز المظهر العام لاستعمالات الأرض الحضرية أو طبيعة البيئة الحضرية ، ويتم ذلك من خلال فعاليات حكومية ، لأنه يحتاج إلى تطبيق أساليب خاصة في المسح والتحليل والتنقيب
- رسم الصورة المستقبلية لشكل وحجم المدينة من خلال تحديد المناطق الملائمة لقيام مدن جديدة وتوسع المدن القائمة ، والأسلوب الأمثل لنموها (عموديا أو أفقيا) وبما يتلاءم والعناصر الطبيعية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومعالجة مشكلات المدن الحالية والتي يترتب عليها تغيير في استعمالات الأرض القائمة ، ويتم ذلك من خلال رسم الخرائط والتصاميم اللازمة. (الدليمي، 2015، صفحة 45)

3.2 السياسات الحضرية لتطوير العشوائيات في العالم

تعتبر سياسة تطوير العشوائيات، ظاهرة حديثة، حيث زاد الطلب على الإسكان خاصة بعد تحرك نسبة كبيرة من السكان نحو المدن وهذا لأسباب اجتماعية واقتصادية بحثا عن الرفاهية المدنية. ومنه فإن عملية تطوير المناطق العشوائية تسبقها مرحلة تخطيط استراتيجي يكون في محورين : " المحور الأول يشمل أهداف ومحددات وركائز هذه الاستراتيجية والمحور الثاني الاستراتيجية نفسها التي تشمل الآليات والمجالات والفترات الزمنية، وتعد الأهداف والمحددات والركائز من العناصر المهمة التي يتم بناء استراتيجية التطوير عليها، فالركائز تتأسس على القدرات الاقتصادية في الدولة وإمكانية توفير الاعتمادات اللازمة نحو إيجاد الحلول اللازمة نحو إيجاد الحلول العملية لمشكلة العشوائيات وركائز تتأسس على الضرورة الاجتماعية لتحقيق التنمية السكانية على أسس علمية تستطيع أن تنهض بالمجتمع في هذا المجال وبناء المجتمع المدني الذي يسهم في بناء الدولة" (محمد، 2014، صفحة 215)

مما سبق فإن عملية تنمية وتطوير المناطق العشوائية، تستوجب خطة استراتيجية تنموية في مجال الإسكان وتكون من اختصاص القيادة العليا في الدولة أو أصحاب القرار ، لأنه من الخطورة ترك عملية تحديد اتجاه تنمية وتطوير السكان والإسكان العشوائية للصدفة أو لفئة لا تملك صلاحية اتخاذ القرار.

لذلك فقد قامت العديد من الدول بتجارب على شكل سياسات ومخططات استراتيجية لأجل العمل على إزالة هذه المناطق أو تطويرها هذا الأخير الذي يمثل عملية التدخل في البناء الاقتصادي، الاجتماعي، القانوني والبيئي في نطاق أي تجمع بشري أو سكني عشوائي وغير مخطط، وعليه فعملية التطوير يجب أن لا تقتصر فقط على تنمية المرافق والمنشآت السكنية والبيئية، بل يجب أن توجه نحو السكان من الناحية البشرية والثقافية والتنمية البيئية حتى تكتمل عملية التطوير وتكون ذات جدوى.

إن معظم دول العالم المتقدم، النامي والعربي، تعاني من مشكلة انتشار المناطق العشوائية والمتخلفة في مدنها خاصة، لكن تعامل هذه الدول مع هذه المشكلة يختلف باختلاف دعائمها الاقتصادية، الاجتماعية

والسياسية و البيئية ، وفيما يلي نقدم بعض التجارب في عملية تطوير وإزالة المناطق العشوائية في بعض دول العالم المتقدم، النامي والعربي :

• في الولايات المتحدة الأمريكية:

" كان الدافع الرئيسي من وراء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية للتطوير والتجديد الحضري هو العمل على التخلص من الحالة العمرانية للأبنية المتدهورة والآلية للسقوط، وبالتالي كانت السبابة إلى تبني سياسة الهدم والإزالة، لكل مظاهر التخلف العمرانية، التي أصابت أغلبية المباني السكنية داخل مدنها، بسبب سرعة النمو الحضري، وحركة التصنيع وكانت أول تجربة حقيقية بدأت عام 1937، والتي استندت إلى مجموعة من الدعائم المختلفة وفقا لقانون الإسكان 1934 والذي يتضمن ضرورة أن يقابل أي تنفيذ لمشروع الإسكان الجديد، إزالة عدد مساوٍ من المنشآت السكنية المختلفة، التي تتخبط في أزمات حادة، كانتشار الأمراض والأوبئة ومشاكل التفكك والانحلال الاجتماعي، حيث قامت في سنة 1957 بمشاريع التجديد وإعادة البناء والتأهيل والتي قدرت بأكثر من 178 مشروعاً" (بن غضبان، 2014، صفحة 258،259)

حيث سعت سياسة أمريكا التطويرية إلى تحقيق ما يلي:

"ربطت برامج التطوير الحضري بخصوصية المناطق المتخلفة، كما عمت تقديم المساعدات المالية من طرف البنوك.

إقامة أدوار سكنية ذات الإيجار المنخفض، تنفذ من طرف مقاولين خواص في مجال البناء وتأسيس الخدمات الإرتكازية ضمن مشاريع الإسكان المرتبطة بالتطوير الحضري.

تقديم قروض لأصحاب المزارع، ووفرت لهم جميع الخدمات اللازمة ضمن محيطهم الريفي، وهذا للحد و إيقاف هجرتهم إلى المدن ". (بوذراع، 2004، صفحة 246)

• إنجلترا:

حتى المملكة المتحدة عرفت عمليات التطوير الحضري وإزالة الأحياء المتخلفة بصورة كبيرة، خاصة بعد الحرب العلمية الثانية، فكانت بمثابة مطلب ضروري لتحسين وتطوير أحيائها العشوائية والمتخلفة التي كانت تنتشر في المدن خاصة الكبرى، فجاءت عملية الارتقاء والتطوير، عن طريق إعادة التأهيل للأبنية (ترميمها) وتطويرها أو هدمها، وإعادة بنائها بصورة جديدة ومستحدثة، حيث سنت العديد من القوانين، تهدف إلى تخصيص مساحات أرضية يتم فيها تطوير وتجديد المدن.

" ففي سنة 1968 ، قامت إنجلترا بإصدار قانون جديد وهو قانون الإسكان الأكثر فاعلية، حيث تم من خلاله تحسين أكثر من 465 منطقة وحي عمراني متخلف، شمل حوالي 142500 وحدة سكنية في كل من مدينتي لندن وويلز، تم انجازها في نهاية سنة 1972.

وهكذا يمكن القول أن العامل المادي (المالي) كان الدافع الأساسي والرئيسي وراء سير وتحقيق برامج السياسات الإسكانية، وعمليات التطوير الحضري، التي قامت بها المملكة المتحدة، لتخليص مدنها من العديد من الأحياء القديمة، الفقيرة والمتخلفة وإعادة بناء أماكنها من جديد وفق أسس وقوانين حضرية حديثة" (بن غضبان، 2014، صفحة 262).

• مصر :

" إن تنفيذ خطط تطوير وتنمية المناطق العشوائية كان على مراحل عديدة، حيث استخدمت مصر إستراتيجية شاملة لتقليص أزمت السكن لديها، فقد تميز الإنتاج الإسكاني بقوة تدخل القطاع العام في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، حيث تم بناء مدن جديدة (مثل مدينة السادات والعاشر رمضان والعبور وستة أكتوبر ...) في المناطق الصحراوية، ساهمت في خفض الحاجة السكنية، من خلال توفير سكن رخيص التكاليف نسبيا، و قد تم إتباع خطط مختلفة لتخفيض التكلفة، مثل إستراتيجية السكن غير كامل التشطيب، و رفع الكثافات السكانية، مع تقليص تكلفة البنية التحتية ". (يوسف، 2014، صفحة 8)

" فعمدت الجمهورية، إلى تعديل وزاري يهدف إلى زيادة البعد الاجتماعي في عمل الحكومة، وتحقيقا لاستقلال القضايا السكنية، والحرص على التعامل مع مشكلة الزيادة السكانية باعتبارها قضية وطنية، تلقي بضغوطها على جهد الدولة لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تسعى إلى النهوض بالمجتمع المدني، بمشاركتها الجادة في وضع رؤى وسياسات التنمية العمرانية في مصر لمواجهة تحديات الإعمار، التي تشمل على سبيل المثال: الزيادة السكانية والعشوائيات والتكدس في المدن الحضرية والزحام الشديد وصعوبة التنقل والانتقال وتنمية الصحراء والريف والقرية المصرية... إلخ " (محمد، 2014، صفحة 224) مما سبق فإن التجربة المصرية، في مجال تطوير المناطق العشوائية والقضاء على مشكلة الإسكان، تعد إحدى الخبرات الإسكانية المهمة في الوطن العربي، وهي خبرة تستحق الدراسة خاصة من ناحية التخطيط المتكامل للمدن الجديدة، التي ساهمة بقوة في خفض مشكلة السكن العشوائي، لكن رغم كل الجهود التي قامت بها الجمهورية المصرية، لأجل خفض التكلفة البنائية والقضاء على الأحياء العشوائية وتطويرها لا تزال هذه المشكلة قائمة ومستترة ، وهذا يدل على أن بناء وحدات سكنية جديدة يبقى محدودا ويحتاج إلى دعم مادي من جهات أخرى نخص بالذكر، الخواص وأصحاب المال من مستثمرين ورجال أعمال في هذا القطاع .

تعقبا على ما سبق يمكن لنا القول، أن انتشار المناطق العشوائية هو واقع ملموس في كافة دول العالم عامة، والدول النامية خاصة (المتخلفة و الفقيرة)، حيث نستطيع القول أن أسبابا عديدة تتفق وراء ذلك أهمها: تدني الأوضاع الاقتصادية في البلدان، وكذلك عدم توفير سياسات وخطط هادفة في مجال الإسكان الهش وكذلك عملية التطوير الحضري، التي من شأنها الدفع بمسيرة التنمية المستدامة، لأن تطوير المناطق العشوائية يشكل تنمية في مجال الإسكان وكذلك تنمية بشرية، تحول الفرد التقليدي المتخلف إلى فرد واعي ومتطور يشارك بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تنمية بلده اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا.

3.السياسات الحضرية لاحتواء العشوائيات وتنميتها في الجزائر

عرفت المدينة الجزائرية، كغيرها من دول العالم نمواً حضرياً متزايداً ومتسارعاً والذي اتخذ بدوره أشكالاً حضرية، مختلفة ساهم في تطوير وتغيير نسيج المدن إضافة إلى النمو الديموغرافي السريع وكذلك ظاهرة النزوح الريفي، أو الهجرة من الريف إلى الحضر، التي ساهمت بنسبة عالية في ظهور العديد من المشكلات أهمها: (المناطق العشوائية) أو المتخلفة أو الفوضوية، التي ساهمت بشكل كبير في تفاقم مشكلة السكن في البلاد وصعوبة المعيشة والعديد من المشكلات، التي أصبحت المدينة الجزائرية بموجبها، عاجزة عن تأدية دورها كنموذج للحياة الحضرية المتطورة.

1.3 واقع المناطق العشوائية في الجزائر

عندما نتحدث عن المناطق العشوائية، فهنا يستوجب علينا التطرق إلى العديد من النقاط بصفة أولية أهمها الإجابة على الأسئلة التالية :
ماهي أسباب ظهور المناطق العشوائية في الجزائر وماهي العوامل التي ساهمت في ذلك ؟

1.1.3.أسباب ظهور المناطق العشوائية في الجزائر

إن تكوين المناطق العشوائية والأحياء السكنية المتدهورة نتيجة حتمية للنمو العمراني، وهي من أهم مشاكل الأراضي الحضرية في الجزائر، والتي تعتبر من مخلفات الاستعمار، فباتت ظاهرة انتشار المناطق المتخلفة والعشوائية، من الأمور الضرورية التي تشغل مكانة خاصة في اقتصاد الجزائر، هذه الأحياء التي تشوه صورة المدينة و تقدم الهامشية الاجتماعية، بطريقة واضحة ومباشرة .

وقد تعددت أسباب ظهور هذه الأحياء نذكر منها :

التحضر : تتميز الجزائر، بمجالها الفيزيائي الواسع الذي تحتل فيه الصحراء الجزء الأعظم ب 2 مليون كلم² جنوبا، والباقي هو موزع في الشمال ب 400000 كلم² مناطق متنوعة ومختلفة التضاريس وكذلك شريط ساحلي يقدر ب 1200 كلم .

" وحسب الإحصاء العام للسكن والسكان في سنة 2008 سجلت الجزائر حوالي 434 مليون نسمة بكثافة متوسطة تقدر ب 15% وهم موزعون توزيعا غير منتظم على الرقعة الجغرافية للجزائر، حيث حوالي 40 % يقطنون الشريط الساحلي ويتمركز معظمهم في المدن أو المراكز الحضرية، على مساحة قدرها 45000 كلم ، التي تمثل 1.9 % فقط من المساحة الكلية للجزائر، بينما يسكن المناطق الداخلية (الهضاب ، التل) حوالي 52% (15.3 مليون نسمة) في حين يمثل الجنوب حوالي 88% من المساحة الكلية ويوجد به (2.8 مليون نسمة) أي ما يقارب 10% فقط من مجموع السكان" (زناتي، 2015، صفحة 68).
أسيسا على ما سبق، فإن هذه المعطيات، تدل على أزمة كبيرة أساسها التوزيع الغير متوازن وغير متكافئ للسكان في الجزائر وتمركزهم في الجزء الشمالي، فأصبحت بذلك المدن الجزائرية، خاصة الشمالية متشعبة جراء التحضر وكذلك النمو الحضري السريع، فظهر بذلك عجز وعدم كفاية على مستوى الهياكل والتجهيزات الضرورية لتلبية حاجات السكان.

الهجرة (الريف المدينة): عرفت الجزائر هجرة جماعية بنوعها الداخلية والخارجية بعد الاستقلال، هذه الفترة التي مرت بها الدولة بالعديد من المشاكل والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فأدت إلى زيادة في هجرة السكان من الريف إلى المدينة" حيث أن أكثر من 100 ألف شخص يهاجرون كل سنة إلى المدن بحثا عن حياة الرفاهية وحياة أفضل وهذا بالبحث عن سكن وعمل كل ضروريات الحياة التي يفتقرها الريف وقد تأثرت بهذه الهجرة العديد من المدن الكبرى في الجزائر نذكر منها "قسنطينة سطيف، عنابة...، واستمرت بأعداد معتبرة، ففي سنة 1996 ارتفع سكان الحضر بالجزائر إلى 8 من مجموع السكان، كما سجلت أيضا هجرة 1.7 مليون من المناطق الريفية إلى الحضرية في سنة 1967 و1977 أي بمعدل 170 ألف شخص سنويا" (تيجاني، 1994، الصفحات 33-34)

مما سبق، يتضح أن الهجرة الريفية في الجزائر لم تكن بصورة طبيعية، تدريجية وإنما كانت بصورة متزايدة خاصة في السنوات الأخيرة ونخص بالذكر العشرية السوداء وهي الفترة التي مرت بها الجزائر والتي عرفت بالأمن، وعدم الاستقرار خاصة في الأرياف ، والتي أدت إلى نزوح ريفي كبير إلى المدن بحثا عن الأمن والاستقرار.

أزمة السكن : تشكل الضائقة السكنية التي تعاني منها الجزائر، أزمة حادة تجعلها تواجه العديد من الأزمات خاصة في السنوات الأخيرة ، فرغم المخصصات المالية الضخمة التي خصصتها السلطات لقطاع السكن والإسكان، إلا أن المواطن في المدينة الجزائرية يواصل دائما رحلة البحث عن مسكن.

" حيث خصصت الجزائر في الفترة ما بين 2010 و2014 نحو 23 مليار دولار لإنجاز 2.2 مليون وحدة سكنية حسب أرقام وزارة السكن و العمران، ووفق ذات الأرقام فإن الفترة ما بين 2015-2019، أطلق خلالها برنامج خماسي آخر يستهدف إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية و الوصول في نهاية المخطط إلى نهاية هذه الأزمة وقد سبق لوزير السكن الجزائري (عبد المجيد تبون) أن أطلق وعوداً بالقضاء نهائيا على أزمة السكن في البلاد بحلول 2017، لكنه سرعان ما استدرك وأجلها إلى 2018 ، ثم ما لبث وأن حددت سنة 2019 كأقصى موعد لإنهاء هذه الأزمة " (جبريل، 2017، صفحة 21)

تأسيسا على ما سبق، فالمدينة الجزائرية تعاني العديد من المشاكل، خاصة الاقتصادية وهذا جراء عوامل وأزمات ساهمت في إلغاء وتعطل العديد من المشاريع التنموية الكبرى فرغم المجهودات المبذولة لا تزال أزمة السكن قائمة تسببت في نشأت أوضاع جديدة في المدن كالاكتظاظ السكاني، وانتشار العشوائيات التي أثرت سلبا على جمال المدينة الجزائرية التي ميزها عن مدن المغرب العربي خاصة والمدن العالمية عامة.

إن انتشار المناطق العشوائية وبيوت الصفيح في الجزائر، واقع محتوم، تقف وراءه العديد من العوامل، أبرزها التحضر والنمو الحضري، الهجرة الريفية إلى المدينة وأزمة السكن الحادة التي عانت منها

الجزائر، ولا تزال تعاني منها حتى يومنا هذا خاصة في مدنها الكبرى نذكر منها الجزائر العاصمة حيث يمثل نظام المركزية في مدينة الجزائر كونها " العاصمة"، عبئا على السير الوظيفي للعديد من القطاعات فيها و خاصة قطاع السكن ، فرغم كل الجهود في تبني خطة تطويرية لنظام مركزي جديد في المدينة إلا أنها لا تزال تعاني من العديد من المناطق العشوائية نذكر منها (الحمير الرملي، واد قريش، سيلاست، ديار البركة،...) والقائمة لا تزال طويلة أنظر الجدول التالي (بودقة، 2015، صفحة 166).

الجدول رقم (1) : السكن العشوائي القصديري بولاية الجزائر عام 1998

المقاطعة الإدارية	المساكن	السكان
بئر مراد راييس	2811	16372
براقي	2315	16016
زرالدة	1648	11673
بوزريعة	1480	11840
الحراش	1224	9792
روبية	1006	6540
الشرافة	870	6960
الدار البيضاء	709	5086
باب الواد	422	3840
درارية	144	679
بئر توتة	140	972
المجموع بالولاية	12769	89734

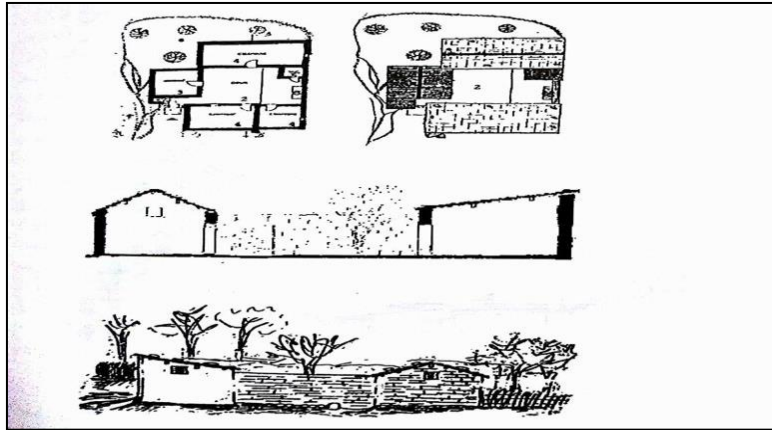
المصدر: بودقة، 2015، ص166

أما بالنسبة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية لهذه الأحياء فهي تتقارب كثيرا مع الخصائص العالمية، فهناك تقارب كبير خاصة في الخصائص الفيزيائية في المناطق العشوائية في مختلف منطوق العالم.

2.1.3. الخصائص السكنية والمكانية للعشوائيات في الجزائر

عند قدوم مجموعة السكان النازحين، من الريف إلى المدينة، التي تم اختيارها لأسباب مادية و معنوية ذاتية، يقومون في البداية بعملية اختيار المواقع التي سيتم بناء سكناتهم فيها، حيث يتم الاختيار على أساس:

- مساحة الموقع وقدرته على استيعاب المهاجرين ومدى قربها من مقرات العمل، وأماكن الخدمات الحضرية .
- يفضل العديد من المهاجرين الاستقرار على محاور المدن القريبة من مواطنهم الأصلية تسهيلا لحركة النقل . بعد عملية اختيار المكان المناسب، تتم عملية البناء، وفق طريقة عشوائية فوضوية ب مواد أولية هشة مثل: الزنك، الترنيت، أخشاب، حجارة، كرتون... إلخ ، فهي عبارة عن مواد غير صحية وغير صالحة للبناء، فحسب الدكتور بشير ربيوح فإن تخطيط هذه المساكن يكون عشوائيا، فالسكنات تكون متلاصقة ببعضها البعض، تفصلها ممرات ضيقة تصعب فيها حركة الراجلين، وهذا وفق المخطط التالي:



مخطط رقم 01: مخطط لحى سكنى فوضوي. المصدر: ريبوح، (2017، صفحة 104)

ومنه فإن السكن الفوضوي، غالبا يحوي غرفة أو غرفتين على الأكثر، أما بالنسبة للكهرباء والماء فحسب العديد من الدراسات أثبتت الاستعمال الغير قانوني لسكان البيوت القصديرية، للأسلاك الكهربائية ولقنوات الماء والتي يحصلون عليها من المناطق المجاورة.

وبالنسبة للخصائص السكنية للمناطق العشوائية، فهي تعكس تأثير المسكن على الساكن لأن التدهور الفيزيقي للسكن يؤثر على الساكنين، بطريقة مباشرة فقد اتفق الدارسون في هذا المجال في الجزائر، أن أنواع القاطنين في المناطق المتخلفة كثيرة و عديدة ، فمعظمهم من المناطق الريفية النائية التي تزداد فيها معدلات الأمية و الجهل ، كذلك فئة المرفوضون اجتماعيا و كذلك فئة الفقراء و الهامشيين، الذين لم يستطيعوا الاندماج في حياة المدينة، فتصبح بذلك المناطق المتخلفة تعكس العديد من الخصائص منها " التفكك الأسري ، الطلاق ، التشرّد ، الانحراف و الإجرام ، إلى جانب ذلك سوء الأحوال الصحية لقلة النظافة و كثرة الفضلات و الأوساخ و غياب التجهيزات الاجتماعية من مرافق و خدمات ضرورية. " (بن غضبان، 2014، صفحة 248)

وكحوصلة لواقع المناطق العشوائية في الجزائر يقول الدكتور فؤاد بن غضبان: " أن الجزائر عرفت هذه الظاهرة منذ القدم، وذلك بسبب توفر العديد من العوامل من بينها الاستعمار الفرنسي، ثم انعكاسات سياسة الأرض المحروقة، وكلها كانت تهدف إلى تفجير الأرض والإنسان على حد سواء، وقد استولى بذلك الاستعمار على الأراضي الخصبة مما أدى إلى فقدان السكان لأهم مصدر رزق لديهم، فلم يجدوا أمامهم سوى مغادرة مناطقهم الأصلية والتوجه صوب المدن طلبا للأمن والعيش الكريم، ومع قلة الإمكانيات وانعدامها، كانت الأحياء المتخلفة هي البديل، فاتخذت مساكنهم رغم خلوها من أدنى شروط العيش البسيط وتكاثرت بذلك الأحياء المتخلفة بالمدن الجزائرية، مما أدت إلى بروز أزمة سكنية خانقة، نتج عنها العديد من الآثار السلبية الاجتماعية والعمرانية والإيكولوجية، وكل هذا يؤكد حجم الظاهرة وقدمها وانتشارها وأنها فعلا مجسدة في المجتمع الجزائري. (بن غضبان، 2014، صفحة 256).



صورة رقم 01 و 02 : منطقة طريق الشيوخ ببوزريعة –الجزائر
المصدر: www.elhayatonline.net/photo

2.3. سياسة تطوير المناطق العشوائية في الجزائر: (الجزائر العاصمة نموذجاً)

عمدت الجزائر في السنوات الأخيرة، إلى إدراج العديد من البرامج التنموية في العديد من المجالات ونخص بالذكر في قطاع الإسكان، ضمن قانون مطابقة البناءات و إتمام بنائها مع سياسة القضاء على السكن الهش وتطويره " قانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 "، والذي يضم البناءات:

- . الفوضوية المبنية على أراضي ليس لها سند ملكية.
 - . غير المتممة سواء احترمت رخصة البناء أم لم تحترمها .
 - . المنجزة بدون رخصة بناء.
 - . المكتملة لم تحترم رخصة البناء.
 - من هنا تتبين لنا أهمية هذا القانون، والتي نوضحها في النقاط التالية:
 - . تحديد طبيعة البناءات (سكنية، تجارية، خدماتية)
 - . القضاء على السكن الفوضوي و الهش والسعي إلى تطويره .
 - . إتمام البناءات والإهتمام بالجانب الجمالي للبناءية .
 - . منح رخص تسوية البناءات المنجزة بدون رخص.
 - . الحصول على قروض لإتمام البناءات وتجهيزها في حالة طلبها من البنوك.
- وقد جاء كل هذا، ضمن مشروع إدارة وتطوير السكان، والإسكان العشوائي في المدينة الجزائرية حيث يقصد هنا بلفظ الإدارة " الخدمة " على أساس أنه من يعمل بالإدارة يقوم على خدمة الآخرين، أو يصل عن طريق الإدارة إلى أداء الخدمة، ومنه فإن عملية تنمية وتطوير السكان والإسكان العشوائي عملية إدارية واجتماعية في المقام الأول، لأنها عبارة عن عمل إداري اجتماعي متخصص يمتزج فيه الخبرة الإدارية التي أساسها التنظيم والمسؤولية والتكليف مع فن العمارة ،فقبل التكفل بمشروع تطوير المناطق العشوائية، تبنت الدولة سياسة اجتماعية للحد من مشكلة الفقر التي طالما يعاني منها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، وهذا وفق أجهزة و برامج حديثة ومتنوعة في الفترة ما بين (1992-2007) نذكر منها:
- " أجهزة مكافحة الفقر: بدأ العمل بهذه الأجهزة منذ سنة 1992، وهي موجهة للفئات الاجتماعية الضعيفة، وفي سنة 2001 تحولت إلى تدخل أوسع الدولة، للتخفيض من انعكاس سلبية برامج التعديل الهيكلي على الفئات المحرومة، و من بين أجهزة العمل التضامني، اتجاه الفئات المحرومة هناك سبعة برامج مصنفة في ثلاثة أفواج :

- . جهاز الشبكة الاجتماعية الذي تسييره وكالة التنمية الاجتماعية منذ 1997 عبر تقديم المنحة الجزافية للتضامن مع الفئات الأكثر حرمانا.
- . التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.

- برنامج يشمل ثلاث أجهزة رئيسية تتكفل بالبطالين المؤهلين وغير المؤهلين.
- عقود ما قبل التشغيل.
- أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة .
- الخلايا الجوارية.
- مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية برنامج "مبيا 2" (مقاوسي، 2008، الصفحات 142-146)

مما سبق، تتضح مجهودات الدولة، في مكافحة الفقر، وكذلك بالتضامن مع فئة الأشخاص غير العاملين وبدون دخل، عمدت الدولة إلى الانتقال لاقتصاد السوق، الذي يساهم في تسيير صناديق الضمان الاجتماعي وإعادة هيكلتها، وهذا حتى يتسع نطاق الإعانة الاجتماعية للفئات الدنيا وهذا في العديد من العمليات من بينها إدراج منح للفئات المعوزة والمحدودة الدخل والتي لا يمكن إدماجها في سوق العمل، وكذلك عملية دعم التمدرس بإنشاء منحة التمدرس للمعوزين اليتامى، وكذلك منحة التعويض (المنحة الجغرافية للتضامن)، التي أصبحت تدعم الأجور عوض الدعم في الأسعار.

أما فيما يخص المناطق العشوائية، فالأمر يختلف لأن عملية تطوير وتنمية هذه المناطق تتطلب خطة أو استراتيجية يقوم بتنفيذها القائمين على الالتزام بالسياسات التي تصرح بها القيادة السياسية للبلاد، لأن عدم الالتزام يؤدي إلى عواقب تضر بتحقيق أهداف خطة التنمية والتطوير بكفاءة وفعالية، وهو ما تقوم به حاليا، أجهزة الدولة في الجزائر على المستوى التطبيقي، وصياغة سياستها التشغيلية لتنمية وتطوير السكان والإسكان العشوائي .

3.3 المدن الجديدة : سياسة للتنمية الحضرية في الجزائر

اعتمدت الجزائر سياسة تنمية جديدة وهي بناء " مدن جديدة " ضمن مشاريع المنفعة العمومية لتهيئة التراب الوطني وتشكيل أقطاب حضرية حول المدن الكبرى الأربع بشمال البلاد (الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهران، للتخفيف من الضغوطات العمرانية عن تلك المدن ...)، حيث تندرج فكرة المدن الجديدة "New Towns" من إقتراح " أمبرز هاوردا، وهذا في مشروع إنشاء مدن الحدائق في بريطانيا «Gardemfitises Tomorrow» عام 1998، حيث كان لظاهرة التعمير والإمتداد العمراني حول مدينة لندن، مبرراً كافياً للأخذ بفكرة المدن الجديدة المستندة إلى فكرة ومقترح مدن الحدائق لهوارد، تكرست الفكرة مع مطلع القرن العشرين وتوسعت بعد الحرب العالمية الثانية في بريطانيا ذاتها، أولاً، ثم انتقلت إلى أوروبا وأمريكا والبرازيل والأرجنتين وغيرها في بلدان العالم بعد ذلك. " (بودقة، 2015، صفحة 232)

عموماً لقد ظهرت فكرة المدن الجديدة في الجزائر في السبعينات لكنها لم تنجز، وفي سنة 2002 أين جاء القانون " 08-02 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها " (الجريدة الرسمية، ع 34، 14 مايو 2002، ص 05)، هذا الأخير الذي قنن شروط إنجاز مدن جديدة، وبدأت تتبلور سياسة المدن الجديدة في الجزائر بصورة رسمية، حيث عرفت في نفس القانون الجزائري كما يلي: "تعد مدنا جديدة كل تجمع بشري ذي طابع حضري، ينشأ في موقع خال، أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية جديدة، وتشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري، بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز." اعتمدت الدولة الجزائرية، هذه السياسة بموجب العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أصبحت تعيشها ونخص بالذكر " أزمة السكن والإسكان"، حيث أصبح الطلب أكثر من العرض، وتمركز السكان أيضاً في جهة الشمال، عرض الدولة إلى عدم التوازن في التوزيع السكاني، وهذا ما رصدته الدراسات السكانية والجغرافية والاجتماعية والقانونية التي أجريت بهذا الصدد.

لهذا فقد جاءت " المدن الجديدة "لتحاول تغيير هذه المعادلة، وهذا بإعادة التوزيع الجغرافي لسكان الجزائر، ومحاولة خلق التوازن الاقتصادي عبر كافة ولايات الوطن، الشمالية منها الوسطى والجنوبية .

" وحسب التصور العام، الذي طرحتة السلطة العمومية، فيما يتعلق بسياسة المدن الجديدة، أن إنجازها يتم وفق مبدئين أساسيين هما:

- قيام الدولة بتحضير الإطار العام لاستقبال المدينة الجديدة، أي إنجاز الدراسات والقيام بالتهيئة كإنجاز البيئة الأساسية والتجهيزات المهيكلية.
- مبدأ شراكة القطاع الخاص في السكن والأنشطة والشغل." (بودقة، 2015، صفحة 237)
- وبالفعل، تم تحديد مواقع المدن الجديدة على المستوى الوطني، حيث شملت الشمال الهضاب العليا الجنوب بشرقه وغربه .
- أنشأت العديد من المدن الجديدة من بينها سيدي عبد الله وبوغزول في الوسط (الجزائر)، علي منجلي وماسنيسا بالشرق (قسنطينة) وكذلك وهران . وقد أعطيت الأولوية لإنشاء مدن الجيل الأول من الحزام الأول للجزائر العاصمة، لمواجهة النمو غير المنظم واستيعاب النمو العمراني ضمن المدن الجديدة وهي كالآتي : (جهة الوسط)
- سيدي عبد الله الواقعة غرب المدينة.
- العفرون بالجزء الغربي من ولاية البليدة .
- بوينان بالجزء الشرقي من ولاية البليدة .
- الناصرية بالجزء الشرقي من ولاية بومرداس .
- و هذه البطاقة التقنية توضح العناصر الأساسية في كل مدينة.

جدول رقم 2 : المدن الجديدة بحاضرة الجزائر .

المدينة الجديدة	المساحة بالهكتار	البعد كم عن العاصمة	الوظيفة	المستهدف من السكان بالآلاف.
سيدي عبد الله	1000	30	قطب تكنولوجي	200-150
العفرون	1600	55	صناعة تحويلية	150-100
بوينان	2550	50	رياضة و تسلية	150
الناصرية	1000	80	صناعة	150-100

المصدر: بودقة، 2015، ص 237.

أما في السنوات الأخيرة، فقد عرفت الجزائر تقدما ملحوظا في أشغال بناء وتجهيز وتطوير المدن الجديدة، في العديد من جهات الوطن، ونذكر كنموذج مدينة سيدي عبد الله ، التي أصبحت " حسب ما جاء في موقع (الإذاعة الجزائرية) والعديد من الصحف الجزائرية "، نموذجا لأول مدينة ذكية في الجزائر، حيث أنها تحتضن أضخم مشاريع تنموية في قطاع السكن والإسكان خاصة، نذكر في مقدمتها 5000 آلاف وحدة في صيغة الترقوي العمومي و أكثر من 44 ألف وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار، حيث صرح الوزير بأن مدينة" الأحلام" كما يسميها، تتوفر على أقطاب صناعية تكنولوجية، بأحدث المواصفات العالمية وأنه قد تم اعتماد سياسة المدن الذكية في الأحياء وهذا بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطن بتوفير الخدمات والمرافق وكل ما يحتاجه لإضفاء سمة التمدن والحداثة في سكان هذه المدن.

الخلاصة

إن واقع سكان أحياء الصفيح، من شأنه خلق العديد من المشاكل الخطيرة بالنسبة للمدن وكذلك المجتمعات كلها لذلك لجأت العديد من الدول إلى إصدار قوانين وتشريعات تنص على عودة سكان الأحياء العشوائية المتخلفة إلى مناطقهم الأصلية أو بالأحرى قراهم، غير أن ذلك لم ينجح بعد، ولم يحقق أي تغيير، وذلك بسبب عوامل الطرد والجذب، وكذلك الإغراءات التي تقدمها المدينة من تطور صناعي وتكنولوجي في العديد من المجالات، عمدت أغلبية دول العالم على غرار الجزائر إلى تبني سياسة حضرية جديدة لأجل

احتواء المناطق العشوائية والسعي إلى تنميتها وتطويرها من خلال اعتماد قوانين جديدة وصارمة لأجل القضاء على أزمات الفقر في المدن من خلال تطويرها أو القضاء عليها تماما وتحويل سكانها إلى مدن جديدة، تحوي سكنات لائقة، بتخطيط عمراني ذو كفاءة عالية، مدن جديدة تشمل كل المرافق والخدمات التي تساهم في تحسين جودة حياة السكان وتحقيق تنمية سكانية وبشرية في المدينة الجزائرية على حد سواء، لأجل تحقيق مشروع "مدينة جزائرية بدون قصدير".

المراجع المستعملة باللغة العربية

- أحمد بوذراع. (2004). *التطوير الحضري والمناطق الحضرية الكمتخلفة بالمدن*. الجزائر: منشورات جامعة باتنة.
- بشير تيجاني. (1994). *التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر*. بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بشير ربيوح. (2017). *تنظيم المجال المعماري والعمراني في المدينة الجزائرية (العوامل والفاعلون)*. الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع.
- جلول زناتي. (2015). *النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني (المجلد ط1)*. عمان: دار المنهجية للنشر والتوزيع.
- حسان جبريل. (2017). *السكن في الجزائر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- خلف حسين الدليمي. (2015). *تخطيط المدن، نظريات، أساليب، معايير، تقنيات (المجلد ط1)*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- صبيح المغازي. (2005). *سكان المناطق العشوائية بين ثقافة الفقر واستراتيجية البقاء* دراسة انثروبولوجية في المجتمع المصري. الاسكندرية: المكتبة الجامعية.
- صليحة مقاوسي. (2008). *الفقر الحضري، أسبابه وأنماطه* دراسة ميدانية بمدينة باتنة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم. جامعة منتوري قسنطينة.
- فاطمة أبوحديد. (2015). *دور المجتمع المدني في مواجهة الفقر في المناطق العشوائية*. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- فؤاد بن غضبان. (2014). *علم اجتماع الحضري*. الاردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع.
- فوزي بودقة. (2015). *التخطيط العمراني لمدينة الجزائر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.
- مجانى باديس، و دعاس سيف الدين. (2017). *التهيئة الحضرية في المدن الجزائرية (دراسة حالة مدينة قسنطينة)*. قسنطينة: ألفا دوك، نشر استراد وتوزيع الكتب.
- محمد محمود يوسف. (2014). *العشوائيات والتجارب العربية والعالمية*. تاريخ الاسترداد 06 13, 2021، من الاسكان في مصر: www.URB-EGYPT.com
- محمد نظمي نعمات، و سايمان سحر. (2007). *تطوير وتنمية المناطق العشوائية كنموذج لإسكان المتوافق في مصر*. تاريخ الاسترداد 04 15, 2015، من تطوير الاسكان في مصر الرقم الرجعي M2: www.CPAS.EGYPT.com
- منال محمد عباس. (2015). *الفقر الحضري وتحديات التنمية في ظل الالفية الجديدة*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

المراجع المستعملة باللغة الأجنبية

Chaline, C., 2007. Les nouvelles politiques urbaines : Une géographie des villes. France: ELLIPSES.